الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.2

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
30 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد هلال ..... (المغرب)

وفي وقت لاحق: السيد محمد (نائب الرئيس) ..... (غيانا)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالميّ للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصّلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشّباب والمسنّين والمعوَّقين والأسرة (تابع)

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السّنّ: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة(http://documents.un.org/)

15-17210 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالميّ للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع) (A/70/173 و A/70/178)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصّلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشّباب والمسنّين والمعوَّقين والأسرة (تابع) (A/70/61-E/2015/3 و A/70/118 و A/70/156 و A/70/179)

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/70/185)

١ - السيدة مفلح (المغرب): قالت إنّ بعض المناطق تزداد تأخراً بالرغم من التقدم العامّ المحرز في مجال التنمية، وإنّ عدد الدول المنهارة يتزايد، والإرهاب يهدد العديد من الدول والمناطق. ولا يزال أكثر من ٨٣٦ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، فيما فرّ أكثر من ٦٠ مليون شخص من العنف والحرب والاضطهاد. وتشكّل هذه التطورات صيحة إنذار بوجود حاجة ماسة إلى المزيد من التعاون الدوليّ الفعال الذي يقوم على التنمية التي تحركها المؤهّلات الثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المميِّزة لكلّ بلد ومنطقة.

٢ - وأردفت قائلةً إنّ المغرب يواصل مسيرته نحو إرساء الديمقراطية، مثلما يدل على ذلك دستورُ عام ٢٠١١، وتعزيز نظام حماية حقوق الإنسان وعمليات الإصلاح السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ. وأشارت إلى أنّ النموّ الاقتصاديّ ظلّ مطّرداً منذ عام ٢٠٠٠. وذكرت أن البلد صار أحد كبار الفاعلين العالميين في مجال وضع السياسات المناخية والحدّ من انبعاثات الاحتباس الحراري، وذلك بفضل الإصلاحات البيئية والاستثمار المكثف في مجال الطاقة المتجددة. وهو يحظى أيضا بأحد أفضل برامج التنمية البشرية في العالم. واستطردت قائلةً إن المغرب يواصل تعزيز التعاون الفعال بين بلدان الجنوب، وحفز التكامل الإقليميّ ودون الإقليميّ. وأضافت أنّ تحقيق مستقبل أكثر إنصافاً وازدهاراً للجميع رهين بقدرة المجتمع الدوليّ على تعبئة الموارد المالية اللاّزمة، وعلى إعادة النظر في المنهجية التي يتوخاها في تحقيق التنمية، وذلك بروح من التضامن والتعاون. وختمت بالقول إنه يتعين على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية القصوى لتحقيق السلام والأمن، اللذين هما شرطان أساسيّان للتنمية المستدامة.

٣ - السيدة لاندابُورو (المكسيك): تكلمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إن بلدها يعتمد في القضاء على الفقر منهجية متعددة الأبعاد، تشمل الإدارة المستدامة للبيئةِ والمواردِ الطبيعية. وهو يظل حريصاً على تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في مجال جمع وتوليد البيانات الإحصائية. وأضافت قائلةً إنّ الفقر لا ينجم فقط عن نقص الإيرادات، وإنّ القضاء عليه يتطلب الإدماج الاجتماعيّ والاقتصاديّ للفئات المهمَّشة كالمهاجرين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وبعد أن سلّمت المتكلّمة بالدور الهامّ للشباب في الاعتبار، أوضحت أنّ المكسيك قد وضعت العديد من البرامج الرامية إلى تعزيز إدماج الشباب، والتشغيل والعمل التطوعيّ، وتوفير الفرص التعليمية والحيلولة دون حمل المراهقات. وأشارت إلى أن الأسرة هي بالفعل الوحدة الأساسية للمجتمع، ولكن التغيرات الديمغرافية والهجرة وغيرهما من العوامل تتسبّب في ظهور أنواع عديدة من الهياكل الأسريّة. ولذلك لا بدّ في إطار الأسرة من تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين، والاعتراف بقيمة العمل غير المدفوع الأجر، وتشجيع مشاركة الرجل في الأنشطة الأسريّة.

٤ - وأوضحت أنّ المكسيك تجدّد، في ضوء التطورات الديمغرافية، دعوتها إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة

بأن تدمج القضايا المتعلقة بالشيخوخة في برامجها الإنمائية. كما تحثّ الأمم المتحدة على إصلاح أساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية حتى تتسنى لها المساهمة بفعالية أكبر في تنفيذ خطة التنمية الجديدة. وفي ختام كلمتها، دعت السيدة لاندابُورو غيرها من مندوبي الشباب للاجتماع معها من أجل إبداء اقتراحات جديدة تمكِّن من تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

٥ - السيدة أمادِيُو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنّ الولايات المتحدة تشجِّع شركاءها في العمل الإنسانيّ في حالات الأزمات على حماية ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى تعهّد وتحسين خبرتهم الفنية في مجال إدماج المعوَّقين. وهي تقدِّم الدعم الماليّ للّجنة الدولية للصليب الأحمر حتى يتسنّى لها تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل البدنيّ، والرعاية الطبية الطارئة، والدعم النفسيّ للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاّجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حتى يتسنّى لها توفير الخدمات الصحية وشراء الأطراف الاصطناعية والأجهزة المساعدة على الحركة وغيرها من الأدوات المساعدة. وفيما يتعلق بالأسر، قالت إن حكومة بلدها تتوقع من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعترف بضرورة مراعاة الهياكل والتركيبات الأسرية الجديدة في السياسات المتعلّقة بالأسرة. وفيما يتعلق بكبار السن، قالت إن الولايات المتحدة دأبت على استعراض برامجها وسياساتها الوطنية الخاصة بمساعدة المسنِّين، ودرجت منذ عهد بعيد على وضع القوانين والسياسات والبرامج التي تعزّز العيش المستقلّ. وأشارت إلى وجود برامج إضافية تقدِّم الدعمَ للأسرة ولمقدِّمي الرعاية غير الرسمية. وأوضحت أنّ عدداً من مدن الولايات المتحدة تشارك في الشبكة العالمية لمنظمة الصحة العالمية الخاصة بالمدن والتجمّعات الصديقة للمسنّين وتسخِّر موارد حكومية لتيسير الحصول على النقل والسكن والخدمات الصحية. وختمت بالقول إنّ الولايات المتحدة درجت أيضاً على ممارسة العمل التطوعيّ، وهو ما أسفر عن الكثير من المشاريع المفيدة داخل البلاد وخارجها.

٦ - السيدة غاتُّو (إيطاليا): قالت إن بلدها، الذي يشغل منصب نائب رئيس مكتب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، سعيدٌ بتناول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهو قد أنشأ مرصداً وطنيّاً بموجب هذه الاتفاقية واعتمد أيضا مبادئ توجيهية وأوّل خطة عمل وطنية بشأن المعوَّقين. وفيما يتعلق بكبار السنّ، ذكرت أن الحكومة تشجع مفهوم الشيخوخة الناجحة، وقد نظمت حلقة عمل لمجموعة العشرين عن اقتصاد كبار السن في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقالت إنّ بلدها يشجّع تعليم الشباب وتدريبهم وعملهم التطوعيّ، وهو قد اتخذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تيسير حصول الشباب على قروض للدراسة والسكن والعمل. وفي الختام، أوضحت المتكلّمة أنّ إيطاليا تشجّع التعاونيات الاجتماعية بصفتها وسيلة للتمكين الاقتصاديّ للمرأة ولسكّان المناطق الريفية.

٧ - السيد نَكَّلايارفي (فنلندا): تكلَّم بصفته مندوباً للشباب، فقال إنّ الشباب يمثلون أكثر من نصف سكان العالم، ويجب أن يشاركوا في حلّ مشاكله. وأوضح أنّ بإمكانهم أن يؤدّوا دوراً حاسماً في الحدّ من عدم المساواة، ولا سيما من خلال تحسين وضع المرأة. وأشار إلى أنّ كثيراً من النساء لا يمارسن بعد حقَّ اتخاذ القرار الحرّ بشأن مسائل الإنجاب وذلك حتى بعد مرور عشرين سنة على المؤتمر الدّوليّ للسكّان والتنمية. وأضاف قائلاً إنّ المساواة في المعاملة وتحكُّم المرء في جسده وفي هويته الجنسية يشكلان حقّان من حقوق الإنسان ينبغي أن يتمتع بهما الجميع، ولكنه استدرك قائلاً إنّ أكثر من ثلث النساء في العالم

يتعرّضن للعنف الجسديّ أو الجنسيّ. وبيَّن أنّ العنف ضدّ المرأة غالباً ما ينمّ عن التمييز الجنسانيّ في المجتمع، الذي هو نتاج هياكل السلطة المحابية للرجل. لذلك، أعرب عن ترحيبه ببدء النفاذ في فنلندا لاتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المترليّ ومكافحتهما.

٨ - وأوضح أنّ أهداف التنمية المستدامة هي دليل على نجاح التعاون الدوليّ والسبيل إلى مستقبل أفضل. فاعتمادها يعني الحرص على تعزيز حقوق وفرص النساء والفتيات، لأنه لا يمكن بلوغ الأهداف الأخرى من دون تحقيق المساواة بين الجنسين. وختم بالقول إنّ من شأن المساواة بين الجنسين أن تغيّر المجتمعات، ومن ثمّ العالم.

٩ - السيدة نغ (سنغافورة): قالت إن سنغافورة ستكون أمّةً ''طاعنةً في السن'' بحلول عام ٢٠٣٠، وإنها تظلّ ملتزمة التزاماً كاملاً بخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وأضافت أن بلدها سيعمل، من أجل استغلال ما ينطوي عليه طول العمر من إمكانات، على تنفيذ خطة عمل طموحة للشيخوخة الناجحة تضمّ أكثر من ٦٠ مبادرة. تشتمل هذه المبادرات على العمل والتدريب والصحة وأنشطة تعزيز المجتمعات المحلية التي من شأنها أن تسهم في شعور كبار السن السنغافوريين بالمكانة وتساعد على القضاء على التمييز في مكان العمل؛ وعلى توفير دعم للأجور التي تقدمها جهات العمل المشغّلة للعمّال المسنِّين؛ وإنشاء صندوق لمساعدة المنظمات المجتمعية على تدريب ونشر المتطوِّعين المسنّين؛ ومبادرات في مجال التخطيط الأهلي الحضريّ تهدف إلى تمتين الروابط الأسرية، وتعزيز الصلات بين الأجيال، والسماح لكبار السن بأن يشيخوا في بيوتهم؛ وعلى تحسينات مادية لجعل مدينة سنغافورة مواتية للمسنِّين؛ وتوفير مكمِّلات نقديّة فصليّة للمسنِّين ذوي الدخل المنخفض. وختمت بالقول إنّ من شأن التعديلات التشريعيّة أن تحميَ البالغين المستضعفين من سوء المعاملة والإهمال وتبسِّط إجراءات تعيين أحد أفراد الأسرة لكي يمثّل مصالح شخص عاجز عقليّاً.

١٠ - السيد ميزا - كوادرا (بيرو): قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تؤكِّد الركائز الثلاث لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمّة العالميّ للتنمية الاجتماعية، وهي: القضاء على الفقر، والتشغيل الكامل والمنتج، والاندماج الاجتماعيّ. وختم بالقول إنه ينبغي أن ينصبَّ تنفيذُ مكوِّن التنمية الاجتماعية على تمكين أكثر الفئات ضعفاً وتعزيز الاندماج الاجتماعيّ من أجل تحويل النموّ الاقتصاديّ إلى نوعية حياة أفضل تشمل الجميع.

١١ - السيد غايّاردو (بيرو): تكلّم بصفته مندوباً للشباب، فقال إن تعميم التعليم الجيّد والإدماج الاقتصاديّ والاجتماعيّ شرطان أساسيّان للتنمية المستدامة. وأضاف أنّ بيرو - في إطار خطتها الوطنية للتنويع الإنتاجيّ - ساعدت أكثر من مليون شابّ على التخلّص من الفقر بالتدريب في المراكز الوطنية للتكنولوجيا والابتكار، وبما سواه من البرامج. وهي تستثمر نسبة مئوية متزايدة من ناتجها المحلّيّ الإجماليّ في التعليم؛ وقد أوشكت على إتمام تعميم التعليم الابتدائيّ، وتقدّم في الوقت نفسه منحا دراسية لآلاف الطلبة للدراسة في الجامعات الأجنبية كلَّ عام. وختم بالقول إنّ الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين تنصّ على تقديم المساعدة الفنية اللاّزمة لتمكين الشابّات وتدريبهنّ.

١٢ - السيد قاسم آغا (الجمهورية العربية السورية): قال إنه بعد ٢٠ عاماً من اعتماد إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، ما زال الفقر والجوع مستفحلين، وارتفعت نسبة البطالة، وواصل الإرهاب والاحتلال الأجنبيّ تهديدهما للسلم والأمن. وذكر أنّ الجمهورية العربية السورية

مستمرة في بذل قصارى جهدها للارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ولكنه استدرك قائلاً إنها لا تستطيع أن تنجز إلاّ القليل في مواجهة الخراب الذي يحدثه الإرهابيون المدعومون من الخارج، والتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تواصل الولايات المتحدة ودول أوروبية وعربية فرضها، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الشعب السوريّ في التنمية والصحة. وأردف قائلاً إنّ حكومة بلاده أشارت، ردّاً على طلب من المقرِّر الخاصّ المعنيّ بالأثر السلبيّ للتدابير القسريّة الانفراديّة في التمتع بحقوق الإنسان، إلى وجود ما يزيد على ٥٨ مجموعة تدابير مالية واقتصادية انفراديّة تستهدف جميع الأنشطة الاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية؛ وقطاعات الغذاء والدواء والسياحة والنقل؛ والعلوم والثقافة. وختم بالإعراب عن أسفه لكون تقارير الأمين العامّ عن التنمية الاجتماعية لا تولي الاهتمام اللاّزم لما يخلّفه الاحتلال والإرهاب من آثار كارثيّة على التنمية.

١٣ - السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي): قال إنه على الرغم مما أحرِز من تقدّم هامّ في مجال التنمية الاجتماعية، فإنّ الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان وداخِلَها لا تزال في ازدياد. وذكر أنّ باراغواي شهدت نموّاً اقتصاديّاً مطّرداً خلال السنوات القليلة الماضية، ولكنّ تحقيق النموّ الشامل ما زال يشكل التحدي الرئيسي بالنسبة للحكومة. وأشار إلى أنّ باراغواي عملت على سدّ الفجوة الاقتصادية، فوضعت استراتيجيات وبرامج اجتماعية شتّى أفضت إلى انخفاض الفقر والفقر المدقع بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٢. وتابع قائلاً إنّ بلده بصدد تنفيذ برنامج وطنيّ للحدّ من الفقر المدقع صِيغ من أجل تعزيز دخل الأسر الضعيفة وتحسين فرص حصولها على الخدمات الاجتماعية، وذلك بموجب خطته الإنمائيّة الوطنية للعام ٢٠٣٠ التي جعلت التماسك الاجتماعيّ إحدى أولوياتها. وختم بالقول إنّ باراغواي، بصفتها بلداً نامياً غير ساحليّ يتلقى المعونة الدوليّة ويقدِّمها، تودّ أن تؤكد من جديد أهمية المبادئ المتمثلة في المشاركة الوطنيّة والمواءمة والتنسيق، والتنوّع الاجتماعيّ والثقافيّ؛ وهي تحثّ المانحين على الاستمرار في توفير موارد لمساعدة الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الاندماج الاجتماعي.

١٤ - السيد هان تشونغهي (جمهورية كوريا): قال إنّ أعمال لجنة التنمية الاجتماعية ما تزال تكتسي أهمية بالغة نظراً لاستمرار الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أنّ التصوّر الشموليّ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيمكِّن المجتمع الدوليّ من الاستفادة من أوجه التآزر بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأنّ عملية الاستعراض الصارمة التي تنطوي عليها من شأنها أن تتيح للأمم المتحدة الإسراع بتنفيذها. وواصل قائلاً إنّ الإطار الجديد يستند إلى الإيمان بضرورة تقدُّم الكرامة الإنسان على الازدهار الاقتصاديّ، وهو يَعتبر الاندماجَ الاجتماعيَّ شرطاً أساسيّاً للتنمية المستدامة. وذكر أنّ تمكين الفئات المحرومة سيُدرّ من الإيرادات أكثر مما يجرّ من نفقات، لأنه سيجعل أفراد تلك الفئات أكثر إنتاجية. كما ستُثبت شبكات الأمان الاجتماعيّ فعاليتها من حيث التكلفة. وختم بالقول إنّ جمهورية كوريا واثقة في المستقبل، نظراً لما يتمتع به شبابها من إبداع وحماسة وشدّة التزام بالعدالة، وأيضا لما استفاده من خبرات مكتسَبة من الأجيال السابقة.

١٥ - السيدة تشو مون سون (جمهورية كوريا): تكلّمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إنّ تمكين الشباب بالتعليم الجيِّد شرطٌ من شروط تحقيق التنمية الاجتماعية. غير أنها استدركت قائلةً إنّ تَوجُّه التعليم لا يقلّ أهميةً عن جودته. وأوضحت أنّ الأهدافُ التعليميةُ ينبغي أن تشتمل على حفز المواطَنة العالمية وقيَمِها وحقوقها ومسؤولياتها التي يستطيع

الشباب المتعلِّم أن يمرِّرها بعد ذلك إلى قطاعات اجتماعية أخرى، ومنها الفئات الضعيفة.

١٦ - السيدة مورينو غِيرّا (كوبا): شدَّدت على أهمية إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، فقالت إنّه لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية من دون تغيير النظام الاقتصاديّ الدوليّ الجائر والمزعج بطبيعته. وأردفت قائلةً إنه ينبغي أن تكون الدولُ المحرِّكَ الأساسيّ لسياسة التنمية الاجتماعية، وينبغي أن يكون التعاون الدوليّ حقيقيّاً غير خاضع لشروط سياسية مسبقة. إذ من الواضح أنه لا يمكن للنموّ الاقتصاديّ وحده أن يقضيَ على الفقر، ولكن يجب أن يكون مشفوعاً بتدابير وطنية ودولية لإيجاد بيئة اقتصاد كلّيّ تساهم في تحقيق هذا الهدف. وقالت إنه لا بدّ لعملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن تمنح الأولويةَ للعدالة الاجتماعية وأن تحافظ على الاهتمام بالركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية.

١٧ - واستطردت قائلةً إنّ التزام الأمم المتحدة بتعزيز التقدم الاجتماعيّ ورفع مستوى المعيشة لا يزال حبراً على ورق، في حين تبلغ النفقات العسكرية للدول أكثر من مليار دولار أمريكيّ كلّ سنة. وأوضحت أنّ معدَّلات التبادل التجاريّ قد شهدت تراجعا، وأنّ القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت. أما نقل التكنولوجيا فقد بقي محدوداً، وواصلت أسواق الاقتصاد المتقدِّم تشديد القيود على الواردات من البلدان الفقيرة، التي ما فتئت ديونها الخارجية تتضاعف مع أنها سدَّدتها مراراً وتكراراً. وأشارت إلى أنّ الفوارق بين البلدان تزداد تفاقماً. وبيّنت أنه بالإمكان، إذا أوفت البلدان المتقدِّمة بما تعهّدت به من مساعدة إنمائية رسمية، فعل الكثير بالقدر اليسير من الإمكانات لتعزيز حقّ بلايين البشر في التنمية.

١٨ - وختمت بالقول إنّ كوبا قد حققت الأهداف الإنمائية للألفية، برغم الحظر الاقتصاديّ والتجاريّ والماليّ المفروض عليها. وأوضحت أنّ بلدها لديه إحدى أدنى معدلات وفيات الرضَّع في العالَم، وقد تمكّن الجميع فيه من القدرة على القراءة والكتابة ومن الحصول على الرعاية الصحية. هذا، وتخصِّص كوبا أكثر من ثلثي ميزانيتها لتعزيز التنمية الاجتماعية.

١٩ - السيدة بونفانيت (تايلند): تكلمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إنّ على الدول الأعضاء، عند تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أن تحرص على تضييق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الريفية والحضرية، وعلى تعزيز الاندماج الاجتماعيّ للجميع، ولا سيّما الشباب الفقراء. وأشارت إلى أنّ بلادها قد خفضت إلى حدّ كبير معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال دون سنّ الخامسة، وذلك بتقديم رعاية صحّية أساسية غير تمييزية ونظام رعاية صحّية للأسر ذات الدخل المنخفض. وختمت بالقول إنه للحدّ من الفقر في المناطق النائية، يُشجَّع التايلنديون على اتّباع فلسفة المِلك المتمثلة في ''اقتصاد الاكتفاء''، والتي تروّج للاكتفاء الذاتيّ والاستدامة البيئية. ويتم تعليم الشباب في المناطق الريفية كيفية استغلال أوقات فراغهم استغلالاً مثمراً لدعم أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

٢٠ - السيدة بومخاتكاو (تايلند): تكلَّمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إنّ تايلند تقدِّم التعليم الابتدائيّ والثانويّ المجانيّ للجميع، ومن ذلك التعلُّم عن بعد للتلاميذ في المناطق النائية. كما تقدِّم الحكومةُ العديد من المنح الدراسية الجامعية، حتى لطلاب المناطق النائية. وأضافت قائلةً إنّ مراكز صحافة الشباب التايلندية تتيح للشباب فرصة تبادل وجهات النظر فيما بينهم وتطوير مهاراتهم. وأشارت إلى أنّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ شجَّعت الشباب التايلنديّ على العمل التطوّعيّ وقدّمت لهم معلومات عن القضايا البيئية خلال التدريب الوطنيّ الذي

جرى منذ عهد قريب في بانكوك بشأن تطوُّع وتمكين الشباب. وأعربت عن امتنانها للأمم المتحدة على ما تبذله من جهود لتعزيز مشاركة الشباب في أعمال المنظمة، ومنها صياغة أهداف التنمية المستدامة. وختمت بالقول إنه ينبغي للمنظمة أن تواصل هذه الأنشطة، وأن تشجِّع مشاركة الشابّات والشباب ذوي الإعاقة، بحيث تتخلّف أيّ فئة من فئات الشباب عن الرّكب.

٢١ - السيد بوقادوم (الجزائر): قال إنّ الدول الأعضاء، باعتمادها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تكون قد أخذت على نفسها مكافحةَ الفقر وتعزيزَ الاندماج الاجتماعيّ وتوفير العملِ اللاّئق للجميع. وأضاف قائلاً إنّ عليها إيلاءَ اهتمام خاصّ لاحتياجات الفئات الضعيفة والمحرومة واعتمادَ تصوّر للتنمية أكثر تماسكاً وتكاملاً. كما أنّ عليها الوفاء كاملا وفي الوقت المحدد بما تعهدت به في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٢ - واستطرد قائلاً إنّ الجزائر، خلال السنوات العشر الماضية، خفضت الفقر إلى النصف، وذلك أساسا بفضل زيادة التحويلات الاجتماعية. وأوضح أن المبادرات الموجَّهة للفئات المحرومة قدّمت علاوات تضامنيّة شهرية وإعفاءات ضريبية. وخفضت الحكومةُ البطالةَ بعد اتخاذ تدابير شتى للتشجيع على إحداث فرص العمل والمنشآت التجارية، وهي قد أوشكت على إتمام تعميم التعليم الابتدائيّ والثانويّ عن طريق تقديم حوافز للأسر الفقيرة. وختم بالقول إنّ الحكومة تظلّ ملتزمة بتعزيز الاندماج الاقتصاديّ والاجتماعيّ لكبار السن بطريقة شموليّة.

٢٣ - السيد شولغين (الاتحاد الروسيّ): قال إنّه في أعقاب الأزمة الاقتصادية، ينبغي أن تنصبّ الجهود الإنمائيّة على بلوغ الأهداف الاجتماعية وتوسيع نطاق الحقوق الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاصّ لحلّ المشاكل التي تعاني منها الفئات الأكثر ضعفاً. وذكر أنّ لجنة التنمية الاجتماعية جهة تنسيق فعالة بشأن هذه القضايا في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٢٤ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من الظروف الاقتصاديّة المعقَّدة، فإنّ الاتحاد الروسيّ حريصٌ على الوفاء بتعهداته الاجتماعية لمواطنيه. إذْ تسعى الحكومة جاهدة للحدّ من الفوارق المادية ومكافحة الفقر بالدعم المستمر للتشغيل، وهي قد وضعت، في الآونة الأخيرة، حزمة من الحوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتعتزم الحكومة أيضا إحداثَ ٢٥ مليون فرصة عمل جديدة قبل عام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، تعمل الحكومة مع المجتمع المدنيّ على رصد برنامج ''البيئة الميسورة'' الذي يعمل على تهيئة ظروف العيش الخالية من العوائق للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قدمت تقريرها الأوّليّ بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٤؛ وهي بصدد اقتراح مرشَّح لانتخابات أعضاء اللجنة المعنيّة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بالشيخوخة، تعمل الحكومة على تحسين الأحوال المالية والمادية والصحية لكبار السن وفقاً لتوصيات خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وأشار إلى أنها تسترشد ببرنامج العمل العالميّ للشباب في سعيها إلى تعليم الشباب المسؤولية المدنية والتسامح والعادات الصحية والأخلاق والمثل العليا للسلام والصداقة بين الأمم. وختم بالقول إنّ الحكومة تعلق أهمية كبيرة على تعزيز الأسرة والتضامن بين الأجيال والقيم الأسريّة والأخلاقية التقليدية.

٢٥ - السيدة فاشتر (سويسرا): تكلّمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إنّ التعهدات المقطوعة في مؤتمر القمة العالميّ للتنمية الاجتماعية لا تزال بالغة الأهمية نظراً للفوارق المتفاقمة داخل البلدان وفيما بينها. وأضافت أنّ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أحدث نقلة نوعية، وأنّه سيكون على الاستراتيجيات الوطنية المخصَّصة لتنفيذ أهداف

التنمية المستدامة أن تحارب الأسباب الجذرية لهذه التطورات السلبية. وأوضحت أنّ القطاع الخاص يستطيع أن يعزز مساهمته الكبيرة أصلاً في التنمية الاجتماعية، وذلك بالاستثمار في القطاعات الأساسية، وفي الشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ، وفي المسؤولية الاجتماعية للشركات. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تتصدَّر جهود التنمية المستدامة الرامية إلى تعزيز العمل اللاّئق للجميع. وختمت بالقول إنّ وفد بلدها يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تصديق الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، ويشجِّعُ الشركاء الاجتماعيّين الثلاثة (وهم الحكومة، والعمال، والشركات) على تنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.

٢٦ - واستطردت قائلةً إنّ الفقر في سويسرا غالباً ما تتسبّب فيه البطالةُ، وعواملُ اجتماعية واقتصادية أخرى من قبيل تكوين الأسرة، والمستوى التعليميّ، والحالة الصحية، والوضع حيال قوانين الهجرة. وبيّنت أنّ الحكومة تتصدّى للفقر بوسيلتين هما: الوقايةُ (عن طريق إيجاد ظروف اقتصادية مواتية، وتطبيق سياسة فعالة خاصة بسوق العمل، وتوفير التدريب الذي يلبّي احتياجات سوق العمل) وشبكةٌ فعالةٌ للأمان الاجتماعيّ. وذكرت أنّ المساواة بين الجنسين هي من العناصر الأساسية للتنمية المستدامة. وواصلت قائلةً إنّ النساء والفتيات يُحرَمن من أبسط حقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم. بل إنّ سويسرا نفسها لا تحصل فيها النساء دائماً على الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، ويمثّلن تمثيلاً ناقصاً في السياسة ودوائر الأعمال. وختمت بالإعراب عن أملها في أن تتحقق المساواة بين الجنسين على أيدي جيلها نساءً ورجالاً.

٢٧ - السيدة لانغه (ألمانيا): تكلّمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إنّ طلاّب المرحلة الثانوية الألمانية تراودهم أسئلة عديدة بشأن إنجازات الأمم المتحدة. وهم يرون أن مجلس الأمن لا يستطيع اتخاذ أيّ إجراء بسبب حق النقض، وأنّ أهدافا متواضعة يتم وضعها في مجال المناخ ثم تُتجاهل، وأنّ قرارات الأمم المتحدة غير قابلة للتنفيذ. وواصلت قائلةً إنّ الأمم المتحدة تدّعي تشجيع ظروف العمل العادلة، ولكنها لا تدفع مكافآت للمتدربين لديها. وفي الأثناء، يظل تمثيل الشباب في الحياة السياسية ناقصاً، ولا يحرّك المجتمع الدوليّ ساكناً في مواجهة الحرب والفساد والدول المنهارة والكوارث الإنسانية.

٢٨ - السيد كاوشانسكي (ألمانيا): تكلّم بصفته مندوباً للشباب، فقال إنّ الوقت قد حان لإصلاح الأمم المتحدة، لأنها مؤسسة ساكنة ومعقَّدة وبطيئة. وأضاف قائلاً إنّ التقدم في بلد من البلدان ينبغي أن يقاس ليس بالناتج المحليّ الإجماليّ، وإنما بحسن عمل البنى التحتية، واستقرار الحكم، وتكافؤ الفرص، وعدالة الأجور، والعدالة الاجتماعية، وتوازن العلاقات مع البلدان الأخرى. وينبغي أن تكون جميع الدول مسؤولة عن تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة. وذكر أنّ الشباب يرفض النفاق ويمثل قوى التغيير؛ ولذلك ينبغي الاستفادة من طاقاته ورؤيته باعتماد آليات محلية ووطنية ودولية دائمة. وختم بالقول إنّ حقوق الإنسان تخصّ كلّ إنسان في كلّ مكان، بغضّ النظر عن الميل الجنسيّ أو الهوية الجنسانية أو وضع الفرد كلاجئ.

٢٩ - السيد أولغين سيغارُّوَا (شيلي): قال إنّ إحدى أولى أولويات حكومة بلاده هي الحدّ من الفقر ومن عدم المساواة. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت الحكومة إصلاحات ضريبية وعمّالية؛ وهي بصدد تعزيز فرص الحصول على التعليم الجيدّ. كما أنها ستقيس فعالية هذه التغييرات بالمؤشر الوطنيّ الجديد المتعدِّد الأبعاد للفقر. وهي تسعى جاهدة لإقامة نُظُم الحماية الاجتماعية التي من شأنها حمايةُ وتعزيزُ

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وإيجادُ مجتمع أكثر شمولاً تقلّ فيه الفوارق وتكثر الفرص، ولا سيّما لفائدة الشباب. وأردف قائلاً إن حكومة بلده ستواصل، بفضل الجهود الوطنية والإقليمية والمحلية المنسَّقة، العمل على ضمان تعميم التعليم الجيّد، والمساواة الحقيقية بين الجنسين، والتنمية المستدامة بيئيّاً، وعلاقات العمل العادلة، وذلك على وفق أهداف التنمية المستدامة. وقد أنشأت الحكومة مجلساً وطنيّاً للطفولة، وقدَّمت مجموعة متنوعة من مشاريع القوانين التي ترمي إلى حماية حقوق الأطفال. ولحماية حقوق كبار السن، سوف تمنح الإدارةَ الوطنيةَ لكبار السن المزيدَ من صلاحيات الإشراف على المنظمات التي تقدِّم لهم الخدمات. وختم بالقول إنّ الحكومة تنظر أيضاً في إنشاء وكالة وزارة لشؤون المعوَّقين من أجل حماية حقوق مليوني مواطنٍ تشيليٍّ ذي إعاقة.

٣٠ - السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان): قال إنّ استراتيجيات تحقيق استقرار الاقتصاد الكليّ وتحسين الأحوال الاجتماعيّة ضروريّةٌ لتحقيق ما فيه خير الناس وكوكب الأرض. ولما كان رئيس كازاخستان يدرك ضخامة حجم الموارد اللاّزمة لمواجهة العوائق المستمرّة أو الجديدة أو المتزايدة التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، فقد اقترح في الآونة الأخيرة أن تفكّر كلُّ دولة من الدول الأعضاء في تحويل نسبة ١ في المائة من ميزانية دفاعها إلى صندوق أهداف التنمية المستدامة.

٣١ - واستطرد قائلاً إنّ بلده قد عرض، بصفته دولةً عضواً مسؤولةً، احتضان مركز إقليميّ للأمم المتحدة للتنمية يُعنَى بالمساعدات الإنسانية لمنطقة آسيا الوسطى. وذكر أنّ لكازاخستان استراتيجية وطنية طموحة ترمي إلى جعلها واحدة من الدول الثلاثين الأكثر تقدّماً في العالم قبل عام ٢٠٥٠. وفي إطار استراتيجيتها الإنمائيّة، ستزيد كازاخستان التمويل المخصَّص لبرامج الأطفال والشباب والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك باستخدام إيرادات الصندوق الوطنيّ لتوفير التعليم الجيّد والرعاية الصحية والسكن الاجتماعيّ وتعزيز الضمان الاجتماعيّ. كما أنّ هذه الاستراتيجية تستهدف ممارسات وعلاقات العمل، والتشغيل، وسياسات الأجور، وتطوير تكنولوجيا المعلومات. وتابع قائلاً إنّ خطة البلد المتعلقة ببرنامج التشغيل تنصّ على توفير فرص العمل للشباب، وتمكينهم من الحصول على التعليم المجانيّ الرسميّ في جميع المراحل الدراسية، والتدريب المهنيّ، والاستفادة من القروض الصغرى. وأشار إلى أنّ كازاخستان قد صدَّقت في الآونة الأخيرة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تواصل تنفيذ خطة العمل الوطنية ذات الصلة. وختم بالقول إنّ الحكومة تحرص أيضاً على أن يعيش كبار السن شيخوختهم بكرامة وأمان.

٣٢ - تولى الرئاسةَ السيد محمد (غيانا)، نائب الرئيس.

٣٣ - السيدة برداوي (تونس): قالت إنّ خطةَ التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتمحورةَ حول الإنسان تمنح أملاً جديداً في التنمية الاجتماعية. واستطردت قائلةً إنّ نموذج تونس الإنمائيّ يقرن الفعالية الاقتصادية بسياسة اجتماعية متعدِّدة الأوجه. وذكرت أنّ تونس ستقوم، في إطار خطتها الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، بالإجراءات التالية: تحسين نظامها التعليميّ من أجل تعزيز أهلية الخرّيجين للعمل؛ ورصد عودة الأمل إلى الأطفال والشباب؛ وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية؛ وتطوير نظام الرعاية الصحية؛ وإصلاح أنظمة التقاعد والتأمين الصحيّ لتقديم دعم أفضل لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وختمت بالقول إنّ تونس ستتخذ كذلك إجراءات لتمكين وتحسين الحكم على المستوى المحلي

وعلى مستوى المناطق بهدف تقليص الفوارق الاقتصادية بين المناطق الساحليّة والمناطق الداخلية الأقلّ نموّاً.

٣٤ - السيد سيسْ (السنغال): قال إنّ التصوّر الشموليّ لخطة التنمية الجديدة يتّفق مع السياسات المطبَّقة أصلاً في السنغال، والتي تشمل برامج شبكات الأمان الاجتماعيّ لتعزيز مشاركة الفئات الاجتماعية الضعيفة. ومن هذه البرامج المِنَحُ الأسريّة والتغطيةُ الصحية الشاملة المتاحة لما نسبته ٨٠ في المائة من السكان العاملين في القطاع غير الرسميّ. وختم بالقول إنّ بطاقةَ تكافؤ الفرص الخاصة والبرنامجَ الوطنيّ للتأهيل المجتمعيّ يقدِّمان خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، وإنّ برنامجاً آخر يقدِّم خدمات الدعم والرعاية الصحية المجانية لكبار السن.

٣٥ - السيدة مورفي (أيرلندا): تكلَّمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إنّ الشباب يواجه الصِّعابَ في كلّ مكان. فانتحار الشباب يظلّ مصدرَ قلق، ولا سيّما لدى اليافعين، حتى في بلد كبلدها، حيث يكمل ٩٠ في المائة من الشباب تعليمهم الثانويّ وينتقل نصفهم إلى التعليم العالي. وأضافت قائلةً إنّ الحكومة أطلقت منذ عهد قريب استراتيجية وطنيّة جديدة تتعلق بالشباب وذلك لمساعدة جميع الشباب على إخراج طاقاتهم الكامنة إلى حيّز الوجود. وذكرت أنّ أيرلندا تتطلّع، كمجتمع، إلى مواصلة احتضان مجموعات الأقليات واللاّجئين. وأشارت إلى أنّ الأهداف الإنمائية المستدامة تشكّل دعوة عالمية إلى العمل، وطلبت إلى الدول الأعضاء أن تنظر في دور الشباب وحقوقهم وقدراتهم وإسهاماتهم عند مناقشة القرارات والسياسات. وختمت بالقول إنّ الشباب لا يمثل المستقبل فحسب، بل ويمثل الحاضر أيضاً.

٣٦ - السيد أُولْيَهان (أيرلندا): تكلَّم بصفته مندوباً للشباب، فقال إنّ مندوبي الشباب الأيرلنديين يجدون في خبراتهم مصدر إلهام وهم يريدون مواصلة تنفيذ أعمال الأمم المتحدة. وأعرب عن تشجيعه للمزيد من البلدان على المشاركة في برنامج مندوبي الشباب. وأردف قائلاً إنّ الشباب يتأثرون بقضايا الساعة، ولهم قدرة كبيرة على التغيير الإيجابيّ. ففي أيرلندا، حيث ظلت تصرفات مثليّي الجنس جريمة جنائية حتى عقد التسعينات، كان لتعاطف الشباب وتصميمهم وتنظيمهم فضلٌ كبيرٌ في جعلها أوّل بلد في العالم يعتمد المساواة في الزواج عن طريق استفتاء وطنيّ. وختم بالقول إنّ على الشباب أن يواصلوا المشاركة في اتخاذ القرارات، وأن ينخرطوا في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - السيد باعمران (الإمارات العربية المتحدة): قال إنّه يتعيّن على المجتمع الدوليّ إيجاد سبل جديدة لمواجهة المشاكل القائمة والناشئة التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية، ومنها تزايد السكان، والبطالة، وتغير المناخ، والإرهاب، والنزاعات المسلحة. وأردف قائلاً إنه على الصعيد الداخليّ، خصّصت الإمارات العربية المتحدة نصف ميزانيتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ للتنمية الاجتماعية. واستطاعت القضاء بالكامل تقريبا على الفقر من خلال تهيئة بيئة تعزِّز إتاحة فرص العمل للجميع وسنّ قوانين الضمان الاجتماعيّ واعتماد أنظمة الحماية الاجتماعية. وهي توفّر التعليم المجانيّ لجميع المراحل، وتنفق ربع ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ على الارتقاء بالتعليم وعلى تدريب المدرِّسين. وأشار إلى أنّ القانون يضمن للمسنّين المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والمساعدة المترلية. وذكر أنّ الحكومة تتخذ إجراءات لتعزيز تنمية المناطق النائية ودعم الأسر الضعيفة. وإدراكا منها للأهمية الحاسمة التي تكتسيها التنمية الاجتماعية في استتباب السلم والأمن في العالم، أطلقت الإمارات العربية المتحدة منذ عهد قريب مبادرات محمد بن راشد العالمية التي عبارة عن مؤسسة إنمائيّة ضخمة تتمثل أهدافها الأساسيّة

في مكافحة الفقر والمرض، ونشر المعرفة، وتمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز روح المبادرة والابتكار.

٣٨ - السيدة ساندوفال (نيكاراغوا): قالت إن التحقيق العالميّ لجميع الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يكون هو الهدف الأساسيّ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن يستند تنفيذها إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وأن يؤدي إلى نموذج اقتصاديّ وماليّ جديد وأنماط إنتاج واستهلاك جديدة تتفق مع الاستدامة. وفي هذا السياق، ستواصل نيكاراغوا الكفاح من أجل نظام عالميّ أكثر عدلاً وتضامناً. ولا بدّ للبلدان النامية، لكي تنجح في ذلك، من الموارد المالية والتكنولوجية الكافية، وبناء القدرات، ومن الحيز اللازم لممارسة سياساتها الوطنية الخاصة بها.

٣٩ - واستطردت قائلةً إنّ نيكاراغوا على وشك تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اعترفت بجهودها وسياساتها منظمةُ الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمةُ الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمةُ الأغذية والزراعة. وهي تواصل سنَّ قوانين للشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراكَ هؤلاء في اتخاذ القرارات بشأن السياسات والأنشطة التي تمسّ حياتهم. وبيَّنت أنه ينبغي أن يظلّ الشباب والمسنّون والأسرة في صميم اهتمام جميع الدول. وختمت بالقول إنّ نيكاراغوا تدعو منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة إلى المساهمة في إيجاد فرص عمل شاملة وتوفير التدريب للشباب تبعاً لاحتياجات سوق العمل.

٤٠ - السيد راتراي (جامايكا): قال إنّ حكومة بلاده جعلت التنميةَ الاجتماعية محور جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان، وإنها تشجِّع جميعَ الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها من أجل تعزيز الاندماج الاجتماعيّ والنموّ الشامل. وهي قد قامت، علاوة على سَنِّ قانون تاريخيّ بشأن المعوَّقين، بتحديث في الآونة الأخيرة لسياستها الوطنية للشباب عن الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ استناداً إلى المعايير الدولية والإقليمية. وذكر أنها بصدد صياغة قانون لتطوير قدرات الشباب سوف يتطلب إعدادَ ميزانية تراعي احتياجاتهم، وسوف يتيح مستويات تمويل مناسبة لتطوير قدراتهم، ويأخذُ في الحسبان قضاياهم. وأشار إلى أنّ الحكومة أنشأت لجنة وطنية لدعم تربية الأطفال، وذلك تقديراً منها لما للأسرة من دور أساسيّ في التنمية الاجتماعية. وختم بالقول إنّ جامايكا انضمّت، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، إلى غيرها من بلدان الأمريكتين في الإجماع على اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

٤١ - السيد العبيدي (العراق): قال إنّ حقوق الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة منصوص عليها في الدستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥. وأوضح أنّ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تتكفل بتنفيذ هذه الحقوق التي تم تعزيز تدوينها مؤخرا بقانون رعاية ذوي الإعاقة وقانون الحماية الاجتماعية. وذكر أنّ خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ ترمي إلى توفير الرعاية الصحية المتكاملة؛ وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة؛ وتمكين المرأة ومدِّها بالمزيد من الفرص؛ وتقليص معدلات البطالة في أوساط الشباب. ومن شأن الخطة أيضا أن تتيح توسيع نطاق شبكة الحماية الاجتماعية؛ وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع؛ وتعزيز دَور المنظمات الإنسانية والخيرية؛ ومتابعة شؤون الهجرة والمهجَّرين قسراً؛ ومحاولة تسهيل عودة ذوي الكفاءة. وتابع قائلاً إنه لما كانت التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية متداخلتين، فإنّ العراق يعمل على تخفيض الفقر عن طريق منح إعانات للفقراء، وإطلاق برامج القروض الصغرى للشباب، وزيادة المنافع الاجتماعية، ومكافحة الفساد. وأشار إلى أنّ المشاكل العديدة التي تعوق

التنمية الاجتماعية في العراق تتفاقم بما تشهده أسعار النفط من انخفاض وما تحدثه العصابات الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من تدمير. وختم بحثٍّ المجتمع الدوليّ على دعم الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة ضحايا هذا التنظيم.

٤٢ - السيد أورلولو (تركيا): قال إنّ العالم يواجه أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، لأن عدداً متزايداً من اللاّجئين يفرون من نزاعات طال أمدها، وهو ما يطرح صعوبات إضافية على التنمية الاجتماعية في البلدان المضيفة. وأفاد بأنّ تركيا قد صدَّقت على جميع الاتفاقيات الدولية الكبرى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، وإنها تدمجها في تشريعاتها الوطنية. وأضاف قائلا إنّ إنجاز أهداف التنمية المستدامة سوف يتطلب استغلال جميع الإمكانات البشرية، التي تشمل الرجال والنساء من جميع الأعمار، معاقين كانوا أو غير معاقين. وأوضح أنّ تركيا ستواصل إعطاء الأولوية لما يلي: الحرصُ على أن يُشرَك الأشخاص ذوو الإعاقة في عملية صنع القرار، وأن يحصلوا على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل والدعم الاجتماعيّ والقانونيّ؛ ورفعُ مستوى الوعي بحقوق كبار السن وتلبية احتياجاتهم؛ وتعزيزُ التمكين للمرأة والمساواةِ بين الجنسين وتوفيرُ التعليم الجيد وفرص العمل اللاّئقة للشباب. وختم بالقول إنّ على المجتمع الدوليّ أن يوليَ المزيد من الاهتمام للعلاقة بين العمل الإنسانيّ والعمل الإنمائيّ، وذلك بزيادة الدعم للبلدان المعرَّضة للنزاع والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

٤٣ - السيد حَسَني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلاده يشعر بالسرور لملاحظة أن تسعةً من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لها صلةٌ بالتنمية الاجتماعية. ومضى قائلاً إنّ حكومة بلاده تحرص أشدّ الحرص على أن يتمتع كبار السن من مواطنيها بالحقوق التي تمنحهم إياها الثقافة والدين والقانون. وتحقيقاً لهذه الغاية، تستكمل الحكومة الدعم الذي يُقدمه أفراد الأسرة والمتطوِّعون والمجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية بمجموعة من الخدمات منها محوُ الأمية وخطة لتأمين الدخل، وهي توفِّر الاستفادةَ بالمجّان من الخدمات الاجتماعية والعامّة وأماكن الترفيه ومراكز العلاج. كما أنّها تجعل الأسرةَ جزءاً لا يتجزأ من جميع الخطط والبرامج الإنمائيّة التي تشجع فيها مشاركة المجتمع المدنيّ والمنظمات غير الحكومية وتدعم هذه المشاركة. وأردف قائلاً إنّ استثمارها في قطاعي التعليم والصحة وضع جمهوريةَ إيران الإسلامية في طليعة التقدم العلميّ والتكنولوجيّ، وذلك بالرغم من عائق الجزاءات غير المشروعة وغير المبرَّرة. وذكر أنها تعطي أولوية قصوى لتوفير التعليم والتدريب للأشخاص ذوي الإعاقة وتقدم الحوافز لجهات العمل التي توظفهم. وختم بالقول إنه ينبغي لكل دولة أن تكون قادرة على اتخاذ القرارات الخاصة بها في القضايا الاجتماعية، ومنها سياسات تحديد النسل، وفقاً لما يخصّها من شروط ومتطلَّبات، ولا سيما الدول التي يكون فيها معدل النموّ السكانيّ دون مستوى الإحلال.

٤٤ - السيدة نيمو ريسِّيت (النرويج): تكلَّمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إنّ الشباب يمثِّلون تمثيلاً ناقصاً جدّاً في البرلمانات على رغم ارتفاع نسبتهم بين سكّان العالم. وأضافت قائلةً إنّ غياب الديمقراطية يعوق حماية حقوق الإنسان. وذكرت أنّ الطلاب في بعض البلدان يُطردون من الجامعة ويُضطهَدون بسبب نشاطهم السياسيّ، وأنّ المدارس تُستخدَم لأغراض عسكرية أحياناً في البلدان التي تشهد نزاعات. وختمت بالقول إنّ مندوبي الشباب يحثّون الدول الأعضاء على إقرار إعلان المدارس الآمنة وتقديم المساعدة للطلاب الذين يتعرضون للاضطهاد من جرّاء دعمهم للديمقراطية وحقوق الإنسان.

٤٥ - السيد لَوْغْسان (النرويج): تكلَّم بصفته مندوباً للشباب، فقال إنّ مندوبي الشباب النرويجيّ يساورهم قلق خاصّ بشأن حقوق الإنسان للشباب الذين يعيشون في إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتيّ. وأضاف قائلاً إنّ أفضل طريقة لضمان الرصد المتواصل والمستقلّ والنزيه لحالة حقوق الإنسان في هذا الإقليم هي إدراج رصد حالة حقوق الإنسان في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. بل وينبغي إدراج ولاية لحقوق الإنسان في جميع عمليات الأمم المتحدة. وتابع قائلاً إنّ الحرص على عدم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة يقتضي أن تحيل عليهم مؤشراتُ أهداف التنمية المستدامة إحالةً خاصّة، وأن تتوافر البيانات والإحصاءات الدقيقة عنهم لصناع القرار والخبراء والمنظمات المهتمَّة. وختم بالقول إنه ينبغي للشباب أن يضطلعوا بدور فعال في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وفي تنفيذها وتقييمها ورصدها، وينبغي إشراكهم في عملية صنع القرار على المستويات المحليّ والإقليميّ والدوليّ، ويفضَّل أن يكون ذلك عن طريق هياكل دائمة.

٤٦ - السيد سارغسيان (أرمينيا): قال إنّ بلاده أحرزت تقدّماً كبيراً في مجال التنمية الاجتماعية، على الرغم من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب النزاع والحصار المفروضين على أرمينيا. وأردف قائلاً إنّ حكومة بلده عمدت، في الآونة الأخيرة، إلى تحديث استراتيجية الحدّ من الفقر حتى تركّز على تنمية رأس المال البشريّ، وزيادة فرص العمل، وتحسين الحماية الاجتماعية، وتحديث الإدارة العامّة. وأشار إلى أنّ استراتيجيتها الإنمائية عن الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٥ تنصّ على الاستعاضة التدريجيّة عن المساعدة النقدية للفئات الضعيفة اجتماعياً بمجموعات شاملة من الخدمات الهادفة إلى سدّ الحاجات وبناء القدرات وتعزيز الفرص. وواصل قائلاً إنّ خطة عمل أرمينيا المتعلقة بحقوق الإنسان تركز على التنمية الاجتماعية والتشغيل وتحسين حياة الناس. وبيّن أنه يجب تحديث وتنسيق السياسات والبرامج بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة. وذكر فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة أنّ الكثير قد أُنجز في هذا الصدد منذ تصديق أرمينيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد أصبح هؤلاء أصحاب حقوق يحصلون على خدمات تدعم مشاركتهم واندماجهم في المجتمع، ولم يعودوا موضع شفقة. وختم بالقول إنّه بعد التشاور مع جميع الأطراف المعنيّة، اعتمدت الحكومة في الآونة الأخيرة برنامجاً يساعد كبار السنّ من خلال تعزيز ما يُقدَّم لهم من خدمات اجتماعية.

٤٧ - السيدة بوغوسيان (أرمينيا): تكلَّمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إنّ أرمينيا تعتقد أن تعزيز القوانين والسياسات والبرامج الوطنية ضروريّ لحماية الحقوق وتلبية احتياجات الشباب. وعلى الرغم من أنّ أرمينيا أحرزت تقدّماً كبيراً في مجالات أخرى، فإنّ نسبة البطالة في صفوف من هم دون سنّ الخامسة والعشرين لا تزال ضِعف المعدَّل الوطنيّ. وذكرت أنّه يتعيّن على أرمينيا أن تزيد من جودة التعليم المهنيّ وتوائمَه مع متطلبات سوق العمل والأهداف الإنمائيّة والمعايير الدولية. كما يتعيّن عليها تقييمُ نقص المهارات ومساعدة طالبي العمل من الشباب على أن يجدوا فرص عمل لائقة. وختمت بالقول إنّه لا بد لأرمينيا من استغلال قدرات الشباب في ريادة الأعمال والابتكار، وذلك مثلا بمواصلة الاستفادة من حاضنات واستوديوهات الابتكار الناجحة التي أطلقها صندوق الأمم المتحدة الإنمائيّ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وأعضاء الشتات الأرمنيّ.

٤٨ - المطران أَوْسَا (المراقب عن الكرسيّ الرسوليّ): قال إنّ الاقتصاد موجود لخدمة الإنسان والمصلحة العامّة. وأضاف أنه غالباً ما يقع الجزم بأن التنمية الاقتصادية ستؤدي إلى التقدم الاجتماعيّ في نهاية المطاف. غير أنّ التجربة أثبتت

أنه عندما تنفَّذ الأولويات الاقتصادية لذاتها أو لتحقيق الربح وحده، فإنّ الناس الذين يُفترض أن تخدمهم السياسات الإنمائيّة هم أوّل من يتعرض للتجاهل. وأضاف أنّ نموذجاً اقتصاديّاً لا تحركه سوى قوى السوق يَعتبر المهمَّشين والمستبعَدين بلا قيمة. لذلك، للمجتمع الدوليّ أن يسعى في استعادة التوازن السليم بين الربح الاقتصاديّ والمصلحة العامّة، وذلك لما فيه خير الناس والبيئة معاً. وختم بحثّ الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنيّة على تعزيز التزامها بالتنمية الاجتماعية والاندماج في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتمحورة حول الإنسان، التي سيقاس نجاحها بمدى عدم إهمالها لأي أحد.

٤٩ - السيدة راينر (النمسا): تكلَّمت بصفتها مندوبةً للشباب، فقالت إنّ اللاّجئين هم أناس عاديون هاربون من الحرب والجوع والاضطهاد. وأردفت قائلةً إنّ الدول الأعضاء تستطيع أن توفر لهم الحياة الكريمة التي يستحقونها وينبغي لها أن تقوم بذلك. فالأسوار ليست حلاًّ، لأنّ الجدار الذي قسم القارة الأوروبية فيما مضى لم يجلب إلاّ الألم والعنف. لذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تتعاون على إيجاد أرضية مشتركة بشأن حلّ عالميّ يصون قيم ميثاق الأمم المتحدة. وأشارت إلى أنّ التضامن الذي يلقاه اللاّجئون في النمسا حالياً يجعلها فخورة بأن تكون نمساوية. وختمت بالقول إنها تهدي كلمتها للمتطوعين - وكثير منهم من الشباب - الذين يضاعفون جهودهم لمساعدة اللاّجئين حيث لا ترغب السلطات في التصرف أو لا تقدر عليه.

٥٠ - السيد لوشيان (بلجيكا): تكلَّم بصفته مندوباً للشباب، فقال إنّه بموجب العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صدّقته بلجيكا، لا بد من جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة عن طريق اعتماد التعليم المجانيّ. غير أنه استدرك قائلاً إنّ هذا الباب التقليديّ للخروج من الفقر يظلّ موصدا في وجه الكثيرين في بلجيكا بسبب نظم الانتقاء والتكاليف. وختم بالقول إنه ينبغي للدول الأعضاء إلغاء نظم الانتقاء والرسوم وجميع الحواجز الأخرى من أجل الحدّ من تأثير التمييز في مجال التعليم العالي. وأوضح أنّه بهذا العمل سوف تحدّ الدول أيضا من التمييز في سوق العمل.

٥١ - السيدة القدُّوري (بلجيكا): تكلَّمت بصفتها مندوبةً للشباب، فحثّت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على إيجاد فرص عمل مستدامة ولائقة للشباب وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأوضحت أنه في بلجيكا، التي لا يستطيع فيها شاب من أصل خمسة شبان العثور على عمل، تصل احتمالات التعرض للبطالة لدى الأقليات العرقية إلى ثلاثة أضعاف الاحتمالات الموجودة لدى غيرهم من الفئات. وذكرت أنّ التمييز العرقيّ والثقافيّ شائع في سوق العمل بالعديد من البلدان. وبسبب أزمة اللاّجئين العالمية، أصبحت الحاجة إلى أسواق العمل الشاملة للجميع أكثر إلحاحاً من أيّ وقت مضى. واسترسلت قائلةً إنها تطلب من الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تُعير اهتماماً خاصّاً لحقوق الأقليات عند التصدي للبطالة. وختمت بالقول إنّ مندوبي الشباب في الأمم المتحدة مثال على قوّة الأفرقة القائمة على التنوّع.

٥٢ - السيدة نْويان فيون نيا (فييت نام): قالت إنّ التنمية الاجتماعية قد شكّلت دائماً أولوية بالنسبة لحكومة بلدها. وأضافت أنّ فييت نام تواصل إحراز تقدّم جيّد في جميع مجالات التنمية الاجتماعية بفضل التزامها السياسيّ واستثماراتها الكبيرة وإشراكها لجميع الأطراف المعنيّة. وهي تعتمد استراتيجية لتطوير قدرات الشباب، وتنفذ سياسات وبرامج للشباب توفر ضمن جملة أمور فرص عمل جديدة لأكثر من مليون عامل شاب كلَّ عام. وأوضحت

أن فييت نام تواجه شيخوخة سريعة رغم حداثة سنّ سكانها. وهي لذلك تتوفر على قوانين وسياسات ومؤسسات وطنية لحماية وتعزيز حقوق كبار السن، وتؤيّد عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بالشيخوخة، الذي تأمل في أن يؤدي إلى صياغة صكّ قانونيّ دوليّ. ومضت قائلةً إنّ الحكومة تواصل تنفيذ استراتيجية إنمائية لفائدة الأسر، ولا سيما في المناطق الريفية والجبلية. وأشارت إلى أنّ الأسرة وأفرادها يحميهم القانون من العنف الأسريّ. وختمت بالقول إنّ التعاونيات، التي ظلت محرِّكات هامّة للتنمية الاجتماعية في فييت نام منذ ٦٠ عاماً، ستضطلع، في إطار استراتيجية للتنمية المستدامة، بدور كبير في تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

٥٣ - السيد خان (باكستان): قال إنّ الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، يكتسي أهمية خاصة. وأضاف قائلا إنّه من شأن تنفيذ هذا الهدف وتحقيق الغايات ذات الصلة من بقية أهداف التنمية المستدامة أن يسرّعا التقدم نحو تحقيق أهداف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن كاملةً. وأوضح أنّ باكستان تظل ملتزمة بهذه الأهداف وتدرك احتياجات الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنِّين وغيرهم من الفئات الضعيفة. وهي، في سعيها إلى تحقيق أوجه التآزر بين الأولويات الإنمائية، سوف تعمل بهمّة على تحقيق غاياتها وأهدافها الوطنية ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة.

رفِعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.